

الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

إن تخريج الحديث علم يستعان به على معرفة مخرج الحديث وصحته يعني ببيان المصادر الأصلية للحديث و أماكن ورود الحديث فيها والحكم الأئمة السابقين على هذه الأحاديث.

فمن خلال تخريج الحديث وجمع طرقه نقف على صحيح السنة من سقيمها ومحفوظها من زيادتها وشواذها ومنكراتها، وتعيين المبهم، وتمييز المهمل، وتصريح المدلس بالسماع، وعلى الإسناد وغير ذلك.

وظهر علم التخريج لوجود الحاجة الماسة إليه فبعد أن جمعت السنة و دونت في الكتب، وقل الإعتماد على الحفظ في الصدور كان لا بد من إظهار الأحاديث وإبرازها لناس من خلال ذكر مصادرها وأماكن وجودها في تلك المصادر لتسهيل على طالب العلم وغيره الوصول السنة بأيسر الطرق.

ولأن الحديث قد انتشرت كثيرة في كتب العلماء ووجدت النقولات من المؤلفين في كتبهم، ينقلون العلماء من الكتب التي جمعت فيها الأحاديث ومن هذه الكتب مثلاً كتاب المستدرک لأبي عبد الله الحاكم، ووجدت نقولات تنقل الحديث مخرج من مستدرک

لوجود النقولات من كتاب المستدرک أن الناقل الذي نقل عن الإمام أبي عبد الله الحاكم كأنه لم يتثبت من صحته و لم يستخرج الحديث صحته و لم يبين صحته أو ضعفه.

و ليس كل ما جمعه العلماء في كتبهم من الأحاديث صحيحة يحتج بها فإن العلماء ليسوا على منهج الواحد و طريقة واحدة في كتابتهم في جمع الأحاديث فمنها ما هي صحيحة ومنها ما هي ضعيفة بل منها ما هي موضوعة، لأن العلماء ليسوا على طريقة ولا على منهج الواحد في كتابة الحديث و جمع الحديث، منهم من يجمع جامع الحديث و لم يتثبت أو يشترطوا الصحة في كتابه وإن كان الإمام أبا عبد الله الحاكم يشترطوا الصحة و يخرج الحديث في كتابه هذا من الحديث التي تكون على شرط البخاري و مسلم أو أحدهما يكون أحياناً يخرج أو يذكر الحديث ليس على شرط البخاري و مسلم و على شرط أحدهما كما ذكر العلماء.

قال ابن الصلاح: «وهو - أي الحاكم - متساهل في التصحيح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته و لم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به و يعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه»^١.

^١ ابن صلاح، تقي الدين أبو عمر ابن عثمان "مقدمة ابن الصلاح" [سوريا-بيروت: دار الفكر المعاصر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م] ٢٢/١.

وقد شدد بعضهم في النقد، قال أبو سعد الماليني: «طالعت كتاب "المستدرک" على الشيخين الذي صنّفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما»^١.

وقال الذهبي -تعليقاً على كلام الماليني-: «هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في "المستدرک" شيءٌ كثير على شرطهما، وشيءٌ كثير على شرط أحدهما، بل لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها عللٌ خفيةٌ مؤثرةٌ، وقطعة من الكتاب إسنادهما صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب كنت قد أفردت منها جزءاً، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً»^٢.

ولما كان الإمام الحاكم رحمه الله متساهلاً في التصحيح، وقد أودع فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، وأحاديث وهم فيها أنها على شرط الشيخين، أو أحدهما، وكتابه لا يستغنى عنه طلاب العلم حيث أن كتاب "المستدرک على الصحيحين" اشتمل على الألواف من الأحاديث النبوية، والإمام الحاكم رحمه الله ربما يمد النفس في ذكر بعض طرق بعض الأحاديث.

^١ الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين [القاهرة: دار الحديث ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م] "سير أعلام النبلاء"، (٥٧٧/١٢).

^٢ المصدر السابق، (٥٧٧/١٢).

واشترط الإمام الحاكم في مقدمة كتاب المستدرک: "وَأَنَا أُسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَى إِخْرَاجِ
أَحَادِيثِ رُؤَاهَا ثِقَاتٌ، قَدْ اخْتَجَّ بِمِثْلِهَا الشَّيْخَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا، وَهَذَا شَرْطُ
الصَّحِيحِ عِنْدَ كَافَّةِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ مِنَ الثِّقَاتِ مَقْبُولَةٌ،
وَاللَّهُ الْمُعِينُ عَلَى مَا قَصَدْتُهُ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ".^١

من كلامه أنه أراد جمع في كتابه الأحاديث التي اعتقد أنها صحيحة على شرط
الشيخين (البخاري و مسلم) أو على شرط أحدهما، و لم يروها الشيخان في صحيحيهما،
لكن اشترط أن يكون رواتها من رواة الصحيحين أو أحدهما، وقد رتب الحاكم كتابه هذا
على أبواب الدين إلا أنه قد نسب إلى التساهل في الحكم على الأحاديث بالصحة على
شرط الشيخين أو أحدهما، أو بالصحة فقط و الأمر ليس كذلك.

وبناء على ذلك نحتاج إلى أن نتحقق من صحة هذه الأقوال و من حقيقة أمر
الإمام أبي عبد الله الحاكم هل هو تساهل في ذكر الحديث أو أنه على كما قال في مقدمة
كتابه أنه اشترط على شرط البخاري و مسلم. ولأن الكلية قد كلفتني بكتابة هذا المشروع
ما هو داخل في المشروع و هو بتخريج أحاديث "المستدرک" لأبي عبد الله الحاكم، ويكون
نصيبي منها أحاديث رقم ٥٥٧-٥٦٤ من كتاب الطهارة، منه:

^١ الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، "المستدرک على الصحيحين" تحقيق: مركز البحوث و
تقنية المعلومات، [القاهرة: دار التأسيس، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٥ هـ]. ص: ٢١٤.

١. تخريج حديث: ((كَانَ يَسْتَدْفِي بِهَا بَعْدَ الْغُسْلِ)).
٢. تخريج حديث: ((كَانَ لَهُ خِرْقَةٌ يَتَنَشَفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ)).
٣. تخريج حديث: ((إِنَّمَا تُهَيَّ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ))
٤. تخريج حديث: ((نَهَانَا أَنْ نَسْتَدِيرَ الْقِبْلَةَ أَوْ نَسْتَقْبِلَهَا بِفُرُوجِنَا إِذَا أَهْرَقْنَا الْمَاءَ، ثُمَّ رَأَيْنَاهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَهُوَ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ))
٥. تخريج حديث: ((ثَمَنُ الْكَلْبِ حَيْثُ وَهُوَ أَحَبُّ مِنْهُ))
٦. تخريج حديث: ((يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَتَى عَلَيْكُمْ حَيْرًا فِي الطُّهُورِ فَمَا طُهُرْتُمْ هَذَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَالْعُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُهُ؟ قَالُوا: لَا، غَيْرَ أَنْ أَحَدَنَا إِذَا خَرَجَ مِنَ الْعَائِطِ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِالْمَاءِ، قَالَ: هُوَ ذَلِكَ)).
٧. تخريج حديث: ((إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ، وَقَالَ: {فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا} [التوبة: ١٠٨]، حَتَّى انْقَضَتِ الْآيَةُ، فَقَالَ لَهُمْ: مَا هَذَا الطُّهُورُ؟)).
٨. تخريج حديث: ((أَمَرَ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَوَضَعَ عَنْهُمْ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ ... إلخ)).

الفصل الثاني: تحديد المسألة

بناء على ما سبق من خلفية البحث، يكون تحديد المسألة ما يلي:

١. من شارك الإمام الحاكم في تخريج ثمانية الأحاديث (٥٥٧-٥٦٤) في كتاب الطهارة من كتاب المستدرک؟

٢. وما درجة تلك الأحاديث؟

٣. هل وقع تساهل الحاكم في تصحيحه لهذه الأحاديث؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

بناء على ما ذكر في تحديد المسألة، تكون أهداف البحث فيما يلي:

١. معرفة تخريج ثمانية الأحاديث (٥٥٧-٥٦٤) في كتاب الطهارة من كتاب

المستدرک

٢. معرفة درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف.

٣. معرفة وقوع تساهل الحاكم في تصحيحه للأحاديث و عدمه.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

أما الدراسة السابقة بعد مطالعة الباحثة بعض البحوث والرسائل الجامعة التي تتعلق

بهذه البحث وجدت البحوث العلمية التي كتبها بعض الطلاب أو الطالبات داخل الكلية

وخارجها، و قد كتبت عدت رسائل أو البحوث العلمية تقدم بها الطلاب لنيل درجة

الدكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة، منها

كما يلي:

الرقم	اسم الباحث\الباحثة	السنة	من حديث رقم	الحديث رقم إلى
-------	--------------------	-------	-------------	----------------

٢٨٨٢	٢٣٩٨	٢٠١٣م	١ عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد الفقيه
٢٣٩٧	١٩١٢	٢٠١٤م	٢ عايض بن عليثة بن معلا الصاعدي
١٤٦٤	٩٧٤	٢٠١٥م	٣ جميلة بنت منيع بن عنية الله اللقماني الحربي
٩٣٤	٤٧٢	٢٠١٥م	٤ عبد المجيد بن عبد الله الواحد بن علي الشرقي
٧٣٥٥	٦٨٦٤	٢٠١٥م	٥ عبد العزيز بن عبد المحسن الحبيب
٨٨٠٣	٨٢٩٤	٢٠١٧م	٦ فائزة بنت عبد الله بن غطيش الخزاعي

فنتيجة هذه البحوث أن لكل باحث منهم يحقق و يدرس أكثر من (٤٥٠) أحاديث، أما وجه الشبه بين بحثي و بحثهم فيكون في موضوعه دراسة الأحاديث المستدرک. أما من حيث مخالفة، إنهم لم يذكروا طرق الحديث بأسانيدھا، و لم يأتوا بدراسة المتن ولا شجرة الإسناد.

وهناك بحوث أخرى التي كتبه بعض طلاب قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، هي ما يلي:

الرقم	عنوان البحث	اسم الباحثة وسنة المناقشة	نتائج البحث
١	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (١-٥)	رزقي القمر شعبان (٢٠٢١)	ثلاثة أحاديث صحيحة وحديثان حسنان وفيه تساهل الحاكم
٢	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم الرقم (٦-١٠) من كتاب الإيمان	مفتاح الهدى (٢٠٢١)	ثلاثة أحاديث صحيحة ولم يخرج في الصحيحين، وحديثان حسنان وفيه تساهل الحاكم.

<p>ثلاثة أحاديث صحيحة وحدِيثان حسان وفيه تساهل الحاكم</p>	<p>ريكا مرحة (٢٠٢١)</p>	<p>٣ تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم الرقم (١١- ١٥) من كتاب الإيمان.</p>
<p>قد تساهل الحاكم في تصحيح ثلاثة أحاديث من هذه الخمسة</p>	<p>نسبية (٢٠٢١)</p>	<p>٤ خريج خمسة أحاديث في كتاب الإيمان من كتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم الحديث (١٦-٢٠)</p>
<p>كل أحاديث صحيحة وليس فيه تساهل الحاكم</p>	<p>محمد أزوان هدي رمضان (٢٠٢١)</p>	<p>٥ تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (٢١-٢٥)</p>
<p>أربعة أحاديث صحيحة بمجموع طرقه وليس فيه تساهل الحاكم وفي ثلاثة أحاديث تساهل الحاكم</p>	<p>عارف وجكسونو (٢٠٢١)</p>	<p>٦ تخريج المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (٣٦-٤٢) من كتاب الإيمان</p>

٧	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاکم الرقم (٤٣-٥١) من کتاب الإیمان	مشهود مالک (٢٠٢١)	وقع تساهل الحاکم في حکم الحديث رقم ٥٠.
٨	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاکم من کتاب الإیمان رقم (٥٢-٥٧)	محمد عبد الرشید (٢٠٢١)	وقع تساهل الحاکم في حکم الحديث رقم ٥٧.
٩	تخريج خمسة أحاديث المسادرک لأبي عبد الله الحاکم في کتاب الإیمان رقم الحديث (٥٨-٦٢)	لقمان الحکیم (٢٠٢١)	أن الإمام الحاکم ليس متسهلا في التصحيح أو تضعيف الحديث لكنه متسهلا بوضع شرط الشيخين أو شرط أحدهما
١٠	تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاکم الرقم (٨٩ إلى ٩٧) من کتاب الإیمان	نوناً ألفيانا (٢٠٢١)	وقع تساهل الحاکم في حکم الحديث رقم ٨٩.

١١	تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم الرقم (١٣٧) إلى (١٥٤) من كتاب الإيمان	محمد حنيف سيتياوان (٢٠٢٢)	وقع تساهل الحاكم في حكم الحديث رقم ١٣٧، و أربعة أحاديث صحيح على شرط الشيخين
١٢	تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم الرقم (٢٣٤) إلى (٢٤٢) من كتاب الإيمان	رئيس أنوار (٢٠٢١)	لم تحقق تساهل الحاكم إلا في حديث واحد رقم ٢٣٨.

وبعدما قراءة على هذه البحوث كلها تجمعت للباحثة المعلومات بأن الإمام الحاكم متسهلا و أن تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم الرقم: (٥٥٧-٥٦٤) من كتاب الطهارة لم تخرج. لذلك، تقوم الباحثة بتخريج تلك الأحاديث بإذن الله تعالى فاجتهدت مستعينة بالله تعالى للوفاء بالمقصود.

الفصل الخامس: الإطار النظري

وللوصول إلى أهداف البحث و تستخدم الباحثة النظريات و القواعد الآتية:

١. جمع طرق الأحاديث في كتاب "المستدرك" لأبي عبد الله الحاكم رقم (٥٥٧-

٥٦٤) من كتاب الطهارة.

قال الإمام أحمد: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً.^١

تستخدم الباحثة في هذه النقطة ثلاثة طرق لجمع الحديث، وهي كما يلي:

أ. النظر إلى موضوع الحديث.^٢

ب. النظر إلى حال السند و المتن.

ج. باستخدام برنامج في الحاسوب.

٢. دراسة الأسانيد، النظريات الآتية:

تستخدم الباحثة في هذا الأمر الضوابط التي وضعها المحدثون في الجرح والتعديل،

منها:

أ. تقديم الجرح المفسر على التعديل.^٣

لاكن إذا خالف الإجماع على قول الجرح المفسر و لو كان من عند المتشددین

فنقدم جمهور العلماء.

^١ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "الجامع لأخلاق الراوي و آدب السامع"، تحقيق

د. محمود الطحان [الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٣ هـ]، جزء: ٢، ص: ٢١٢.

^٢ العبد اللطيف، الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، "ضوابط الجرح و التعديل"، [الرياض: مكتبة

العبيكان ١٤٢٧ هـ]، ص: ٤٨.

^٣ العبد اللطيف، الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، "ضوابط الجرح و التعديل"، [المملكة العربية

السعودية: الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ]، ص: ٤٧.

ب. تقديم التعديل على الجرح المبهم.^١

أما إذا قول جاء من الإمام متسهلا فلا يجوز الأخذ بالإطلاق إلا بعد أن تؤكدها بقول العلماء الآخرين.

ج. الإعتماد على التوثيق المتشددين لشدة تثبتهم في التوثيق.^٢

إلا إذا كان متعرضا بقول الجمهور.

٣. دراسة المتن.

المنهج الذي سلكت الباحثة في دراسة المتن فيما يلي:

أ. شرح الغريب.

ب. شرح الكلمات.

ج. شرح الحديث مجملا في كل الحديث.

د. دراية الحديث.

الفصل السادس: منهج البحث

ستسير الباحثة في البحث على المنهج التالي:

^٢ العبد اللطيف، الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، "ضوابط الجرح و التعديل".

^٣ المصدر السابق، صفحة: ٤٩.

١. نوع البحث

هذا البحث يعتبر بحثاً مكتوباً، و هو أن الباحثة تكون بمطالعة ثمانية أحاديث و جمع المعلومات المتعلقة بأحوال سندها و متنها من كتب الأحاديث و البحوث العلمية التي ذات العلاقة بموضوع البحث.

٢. منهج جمع البيانات

استخدمت الباحثة المنهج الكيفي، و المنهج الإستقرائي.

البحث الكيفي هو منهجية للبحث للمشاركة، يهدف إلى جمع بيانات غير إحصائية لفهم آراء الناس عن خبرات المعاشة، إدراكهم للمشاكل و القضا. بنت عبد الله، منيرة بنت عبد الله المنصور "المنهج الكيفي: السهل الممتنع".^١ والمنهج الإستقرائي هو منهج الذي يستخدم فيه من الشواهد الجزئية إلى المبتدأ الكلي.^٢ و تعتمد على المصدر الرئيسي و مصدر الثانوي، أما المصدر الرئيسي فهو كتاب "المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم على (نسخة مركز البحوث و تقنية المعلومات، دار التأصيل) في الطبعة الأولى، و أما المصدر الثانوي فهو الكتب الحديثة وكتب الرجال والتراجم وكتب

^١ [حلقة نقاش ١٦٨ بمركز التميز في تطوير تعليم العلوم والرضيات] ص: ٤٠.

^٢ د. رحيم يونس كروا العزوي، "مقدمة في منهج البحث العلمي" [عمان: دار الدجلة، الطبعة الأولى:

١٤٢٩ هـ] ص: ٢٤.

الجرح والتعديل والكتب العلمية ذات العلة بموضوع البحث، وجمع البيانات من الكتب المطبوعة أو الإلكترونية الحاسوبية مثل المكتبة الشاملة وجوامع الكلم.

٣. منهج عرض البحث

المنهج الذي اتبعته- بمشيئة الله تعالى - في التخرية كالتالي

أ. قامت الباحثة بترتيب أحاديث كما هو مذكور في الكتاب.

ب. إذا كان في الباب أحاديث متساوية في المعنى، اكتفيت بذكر أحدهما.

ت. ذكر طرق الحديث

- التخرية بالنظر إلى سنده ومنتنه؛ يبحث إسناد الحديث ومنتنه كاملاً في

الكتب الأصلية، فإن لم يجد فتحاول الباحثة التخرية بالنظر إلى طرف من سنده أو بلفظ

مما يتعلق بموضوعه ومعناه باستخدام الكتب المساعدة أو الفهارس.

- التخرية بطريقة الاستعلام اللفظي باستخدام الحاسوب؛ أي يبحث خلال

نصوص الحديث سنداً ومنتناً المدخلة في البرامج الحاسوبية؛ كالكتب والمكتبة الإلكترونية.

ث. رسم شجرة الإسناد.

- وضعت الباحثة علامة درجة الرواة مع ألوان المختلفة

ج. صياغة التخرية ودراسة الإسناد.

- ورد فيه صياغة الحديث مسنداً.

- ذكر فيه بيان حال كل إسناد الحديث.

- ذكر فيه ترجمة بعض الرواة (مدار الإسناد والراوي المتكلم) موجزة مع ذكر بعض شيوخهم وتلاميذهم.

- ذكر فيه أقوال العلماء على الرواة في الجرح والتعديل.

استخدمت الباحثة ضوابط الجرح والتعديل التي سلكها المحدثون في الحكم على الرواة، وهي كما تلي:

١. إثبات عدالة الراوي بالإستفاضة أو تنصيب الأئمة المعدلين على عدالة الراوي.^١

٢. وإذا كان الراوي قد اتفق الأئمة على توثيقه أو تضعيفه اكتفى الباحثة على حكم الإمام ابن حجر.

٣. يقبل الجرح مبهما إذا كان الراوي قد خلا عن التعديل وصدر الجرح من إمام عارف.^٢

٤. تقديم الجرح المفسر على التعديل،^٣ وتقديم التعديل على الجرح المبهم.^٤

^١ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، "ضوابط الجرح والتعديل"، [مكة المكرمة: دار طبية الخضراء، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م]، ص ٢٩.

^٢ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، "ضوابط الجرح والتعديل"، ص ٥٠.

^٣ المصدر السابق، ص ٥٦.

^٤ المصدر السابق، ص ٥٧.

٥ . يعتمد على توثيق المتشددين لشدة تثبتهم في التوثيق إلا إذا خالف الإجماع عند

تعارض الجرح والتعديل.^١

٦ . يقبل التجريح من المتشددين إذا وافقهم أحد، وإن لم يوافقهم أحد فلا يقبل ذلك

الجرح إلا مفسرا.^٢

٧ . يقبل توثيق المتساهلين إذا وافقهم أحد، وإن انفرد أحدهم فإنه لا يسلم له.^٣

- ذكر فيه خلاصة الحكم على الرواة جرحا وتعديلا.

ح . الحكم على الحديث

- ذكر فيه الخلاصة على حكم الحديث من حيث متنه وسنده.

- ذكر فيه التعليق على قول الحاكم للحديث.

- بين فيه حقيقة كون الحديث على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما.

خ . شرح غريب

- ذكر فيه الشروح للغرائب وبعض الكلمات من ألفاظ الحديث.

٤ . منهج تحليل البيانات

^١ ^١ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، "ضوابط الجرح والتعديل"، ص ٦١.

^٢ المصدر السابق.

^٣ المصدر السابق.

و منهج الباحثة في تحليل البيانات هو المنهج الكيفي، والمنهج الوصفي.

المنهج الكيفي: هو منهجية للبحث للمشاركة، يهدف إلى جمع بيانات غير إحصائية

لفهم آراء الناس عن خبرات المعاشة، إدراكهم للمشكلة و القضا.^١

المنهج الوصفي هو المنهج الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية، و هو يدرس الواقع

الحالي دون أن يتداخل الباحث عليه، غريب ميرزا^٢، والمنهج الوصفي أي أن الباحثة تنقل

الأحاديث من كتاب المستدرك على الصحيحين ثم جمع طرقها و بيانها، و المنهج التاريخي

في بيان رواية الحديث، و المنهج الكيفي في بيان حال الرواة و المتن.

الفصل السابع: خطة البحث

تحتوي هذا البحث على أربعة أبواب، و هي ما يلي:

الباب الأول: المقدمة، و تحتوي على سبعة الفصول:

الفصل الأول: خلفية البحث.

الفصل الثاني: تحديد المسألة.

^١ بنت عبد الله، منيرة بنت عبد الله المنصور "المنهج الكيفي: السهل الممتنع" [حلقة نقاش ١٦٨ بمركز

التميز في تطوير تعليم العلوم والرضيات] ص: ٤٠.

^٢ يوسف فخر الدين، يوسف سلامة "مقدمة في مناهج البحث العلمي الاجتماعي" [جامعة الملك سعود:

١٤٣٧]، ص ٩٣.

الفصل الثالث: أهداف البحث.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة.

الفصل الخامس: الإطار النظري.

الفصل السادس: منهج البحث.

الفصل السابع: خطة البحث.

الباب الثاني: المدخل، و يحتوي على فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف، و يحتوي على ستة مباحث:

المبحث الأول: إسمه و نسبه.

المبحث الثاني: مولده و نشأته.

المبحث الثالث: شيوخه و تلاميذه.

المبحث الرابع: عقيدته.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين، و يحتوي على أربعة

مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب إجمالاً.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب.

المبحث الثالث: شرط المصنف في كتابه.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الخامس: كلام العلماء في تساهل الحاكم.

الفصل الثالث: شرط الشيخين عند العلماء.

الباب الثالث: تخريج أحاديث "المستدرك" لأبي عبد الله الحاكم رقم (٥٥٧-٥٦٤)

من كتاب الطهارة، و فيه ستة فصول:

الفصل الأول: حديث: ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَدْفِي بِهَا بَعْدَ الْغُسْلِ))،

وحديث: ((كَانَ لَهُ خِرْقَةٌ يَتَنَشَّفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ)) وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيئ من فوائده

الفصل الثاني: حديث: ((إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ

شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ)). وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيئ من فوائده

الفصل الثالث: حديث: ((هَمَانَا أَنْ نَسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ أَوْ نَسْتَقْبِلَهَا بِفُرُوجِنَا إِذَا أَهْرَقْنَا

الْمَاءَ، ثُمَّ رَأَيْنَاهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَهُوَ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ)). وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيئ من فوائده

الفصل الرابع: حديث: ((ثَمَنُ الْكَلْبِ حَبِيثٌ وَهُوَ أَحَبُّ مِنْهُ)). وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيئ من فوائده

الفصل الخامس: حديث: ((يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَتَى عَلَيْكُمْ خَيْرًا فِي

الطُّهُورِ فَمَا طُهِرْتُمْ هَذَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ،

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُهُ؟ قَالُوا: لَا، غَيْرَ أَنْ أَحَدَنَا

إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِالْمَاءِ، قَالَ: هُوَ ذَلِكَ))، وحديث: ((إِنَّ اللَّهَ

قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ، وَقَالَ: {فِيهِ رِجَالٌ يُجِبُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا} [التوبة:

١٠٨]، حَتَّى انْقَضَتِ الْآيَةُ، فَقَالَ لَهُمْ: مَا هَذَا الطُّهُورُ)). وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيئ من فوائده

الفصل السادس: حديث: ((أَمَرَ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَوَضَعَ عَنْهُمْ الْوُضُوءَ إِلَّا

مِنْ حَدَثٍ ... إلخ)). وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيئ من فوائده

الباب الرابع: الخاتمة، و تحتوي على ثلاث نقاط:

أ. نتائج البحث

ب. التوصيات

ج. الفهارس، و تشمل على:

١. فهرس المصادر

٢. فهرس الآيات القرآنية.

٣. فهرس الأحاديث النبوية.

٤. فهرس الموضوعات

٥. فهرس الأعلام.